

بن زياد وجماعة قال الوبي وهو قيس قول
 احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقوله
 في القدر **الامر** **الامر** وفي بعض
 النسخ المصنفة يشربه الى ما روي الحاكم
 على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم
 قضى بالحدتين في الميراث بالسيدس وقيس
 الاكثر من عليهما فاذا كانت احدي
 الحدتين محجوبة بالاب كما لو طغ حدة ام ام
 وولد ام اب مع الاب فالسندس للاولي
 وحدها والمباقي للاب وولد على الارح وفي
 لام الام نصف السندس والبقية للاب لان
 الذي حجب مفرج فائدة المحل اليه وهذا
 عندنا وما عند الحنابلة والسيدس بينهما
 ولا يحل ان يفسد وعن هذه الحدة المحجوبة
 احتزرت بقولي انفا يان لا يكون في حدة
 محجوبة والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت
 احدهما اقرب من الاخرى وهما محجوبتان
 ماذا كانت القدر من حجة الام فقال
وان تكن الحدة قربي الام من حجة

قولس وقيل لاكثر منهما عليها قرصا قويا
 انه ورد في الحديث انه عند العلاء والسيد
 اصم ثلث حبات السندس ورا حصة
 الى القياس به صحت

٣٤

الامر كما ام
 كما ام اب وكام اب اب
 اي اخذته وحدها كما ملان الاقرب
 منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القدر من حجة
 الاب فقال **وان تكن الحدة قربي القس**
 من الاولي بان كانت القدر من حجة الاب
 كما ام اب والبعدي من حجة الام كما ام
 الام **ففيها** **ففيها** **ففيها** **ففيها** **ففيها**
 من المشافعية وغيرهم رضي الله عنهم **ففيها**
 للامام الشافعي رضي الله عنه وهما يضم ويتان
 عند زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما
ففيها **ففيها** **ففيها** **ففيها** **ففيها**
 من حجة الاب بل يشتركان في السندس
ففيها **ففيها** **ففيها** **ففيها** **ففيها**
 وبه قال مالك رحمه الله لان
 التي من حجة الام وان كانت بعد في قولي
 تكون الام اصل في امر الحدات فعدل
 قولي التي من قبل الاب قوة التي من قبل الام
 فاعتد لافا شتركا والقول الثاني انهما
 يجزأان يعلى الاصل من ان القدري يجب

Copyright © King Saud University